

جل مضامين الكتب الدراسية الموازية مستنسخ أو مسروق

أغلب المؤلفات المدرسية الموازية غير معترف بها من طرف الوزارة الوصية



بيت القصير

غموض

عبد الكريم مفضال

تجري حاليا، في إطار تفعيل مشاريع البرنامج الاستعجالي لإصلاح التعليم، عملية تجريب بيداغوجيا الإدماج، باعتبارها المقاربة التي تبناها المخطط الاستعجالي بديلا لمقاربات التدريس الجاري العمل بها وإغناء وتكميل لها.

وإذ تستند هذه المقاربة على التدريس بالكفايات، التي تعني القدرة «على تعبئة مجموعة من الموارد المدمجة من أجل حل وضعية - مشكلة تنتمي إلى فئة من الوضعيات»، فهي تسعى في مرحلة أرقى إلى تمكين المتعلم من القدرة على حل وضعيات ذات طبيعة إدماجية، من خلال إدماج جملة من الموارد، (المعارف والمهارات والمواقف)، وتعبئتها من أجل حل وضعية - مشكلة.

ووفق روجي كزافيي، الذي تعاقبت الوزارة الوصية مع مكتبته للإشراف على تجربة تطبيق بيداغوجيا الإدماج في النظام التعليمي الوطني، فإن توظيف وضعيات إدماجية يمكن من إيماء الكفايات وتعلم دمج الموارد والتمرس على دمجها ضمن وضعية لحل مهمة مركبة والتمرس أيضا على التقييم. أما أدوات تفعيل الوضعية الإدماجية فيحصرها في دفتر الوضعيات الإدماجية ودليل الإدماج الذي يتضمن بطاقة التمرير وشبكتي التحقق والتقييم.

وفي هذا السياق، تقوم المصالح المركزية ذات الاختصاص بإعداد كراس مرجعي للوضعيات الإدماجية على الصعيد الوطني بالنسبة إلى التعليم الابتدائي في جميع الشعب والوحدات والمواد الدراسية، على أنه جرى التخطيط لتعلم التلاميذ في هذا السلك وفق المقاربة بالكفايات الأساسية، بتوزيع السنة الدراسية إلى أسابيع تخصص لتعلم الموارد، وعددها ستة تتوزع بأسبوعين لتعلم دمج الموارد وتقييم درجة نداء الكفاية ومعالجة الخلل.

كل هذا يبدو سليما من الناحية النظرية الصرفة، على أن الممارسين والمتبعين سيتربون نتائج وخلاصات الفترة التجريبية الجارية الآن، وكذا العواقب والإكراهات ذات الطبيعة اللوجستية والبشرية التي يمكن أن يفرزها تطبيق بيداغوجيا الإدماج. في انتظار ذلك يطرح العديد من المتبعين أسئلة مقلقة حول مصير هذا الفيض من كتب ومراجع المقررات الدراسية، فهل ستصمد هذه المؤلفات مع إخضاعها لبعض التعديلات الطفيفة لتستجيب لطبيعة أسبوعي تعلم دمج الموارد، أم سيكون مصيرها الإلغاء فترتب في رفق التاريخ؟ والسؤال نفسه ينطبق بالضرورة على المؤلفات التطبيقية الموازية، والتي تناسلت في الأونة الأخيرة تحت ضغط هواجس الربح السريع على حساب جودة المستوى التعليمي، غير أن الأخيرة، يحكم أنها لا تخضع لمراقبة الوزارة الوصية، ستظل تمارس تسببها في ظل غياب المحاسبة وأمام قلة الوعي البيداغوجي في أوساط فئات واسعة من آباء وأولياء المتعلمين، وهو ما سيفرغ بيداغوجيا الإدماج من محتواها، ويعطل خطوات تطبيقها.

إسهال في الكتب الموازية

تطرح الكتب الموازية للبرامج الدراسية إشكالات تربوية عميقة، خاصة بالنسبة إلى التلاميذ الذين يعتمدونها أساسا في عمليتي التحصيل والتقييم الذاتي، ويستفاد من المعايير الميدانية أن تلك الكتب أصبحت ظاهرة تتطلب الكثير من التأمل على غرار قضايا تربوية أخرى. في المكتبات، كما في المحافظ بل وفي القسم أيضا، يسترعى انتباه الملاحظ للشأن التربوي كتبا موازية متنوعة حسب المواد الدراسية والمستويات ومختلف الأشكال إن على مستوى الحجم أو الجمالية، وتتقاطع تلك الكتب في عنوان بارز وفق برامج جديدة لوزارة التربية الوطنية، كما تحمل صفحاتها الأولى عبارات تفيد أن مضامينها تهيئ للامتحان. أما الوانها المختلفة فتحاول إثارة الفضول والاستقطاب، وهي تتم عن منافسة تبدأ من المؤلف وتنسج في دور النشر قبل أن تصل إلى المستهدفين منها. لكن تلك المنافسة لا تحطم الأسعار تحطيمًا كما هو متعارف عليه في البضائع الأخرى. بل بالعكس، فإن أسعارها تبلغ مستويات قياسية تكتوي بناها الأسر التي تحاول أن تجد لأبنائها موقعا في بيداغوجية النجاح وامتياز باي شكل من الأشكال، ولو تطلب الأمر اقتراض قيمة تلك الكتب التي وقع فيها إغراق يشبه الإسهال، وقال أحد الآباء «لقرابة صعابت بزاف...أنا مكتبة دبال الامتحانات»، وأضاف أن هذا النوع من الكتب بعدما كان من الكماليات أضحي من الضروريات.

لكن ومن الوجهة التربوية، يتساءل الملاحظون عن أسباب هذه الظاهرة التي تفرح دور النشر وأصحاب المكتبات الذين وجدوا ضالتهم في ترويجها بشكل مثير تعويضا على الفراغ التجاري الذي يشهونه أياما بعد الدخول المدرسي. من الوجهة التربوية تفسر الظاهرة بعوامل متداخلة في مقدمتها وضعية القسم الذي يعيش ظاهرة الاكتظاظ الذي جعل العملية التعليمية التعلمية مغلقة على أغلب التلاميذ، وبالتالي فإن أداء الأستاذ داخل القسم وسط أقسام من هذا النوع لا يمكن لها أن تستجيب لمضمون ما هيأه في جذائته وبالآخري ما هيأه في الخانات المتعلقة بالمقررات والكفايات، ولهذا نسمع كثيرا من التلاميذ يرددون «ما فهمنا والو...»، ومن هؤلاء من يلجئ إلى الكتب الموازية لعلها تجيب عن فراغات وضعيته الدراسية.

من جانب آخر، يمكن تفسير الظاهرة بصراع المدرسين والتلاميذ على السواء مع الزمن بسبب طول البرامج، ما يؤدي بالمستهدفين من العملية التعليمية إلى الاعتماد على ملخصات الكتب الموازية التي يرون فيها بديلا على طول الدروس أو عندما ينقطعون عن الدراسة مبكرا يعتمدونها في ما تبقى من المقرر.

غير أن المشكلة هي أعمق من ذلك، خاصة إذا طرح السؤال حول مدى استجابة تلك الكتب للمتطلبات والحاجيات المتعامل بها في العملية التعليمية، ولعل أول الأجيال تبدأ من الملخصات التي لا تتجاوز في بعض الكتب رؤوس أقلام أو عناوين، ويتعمق هذا الوضع عندما يكتفي التلميذ بمضامينها في المراجعة ويأسئلتها في التقييم إن كان مهتما بهذه الأخيرة، ومن ثم فإن تلك الكتب ربت تكاليفها لامتثل لها لدرجة أضحت جزءا من كيان المنظومة التربوية دون أن يتم التأشير لذلك بل ووسط سكوت مطبق للمسؤولين، وهو الصمت الذي يدل على الرضى رغم أن هذه الكتب أصبحت تسير بخطى ثابتة لاحتلال موقع الكتاب المدرسي الذي بات هو أيضا موضوع سؤال أمام هذا النوع من الكتب، رغم أن الكتاب المدرسي تطلب تأليفه مجموعة من المراحل واجتهادات المؤلفين وفق المناهج الجديدة، وبالتالي هل باسم تحرير السوق، فإن كل شيء مباح حتى ولو كان ذلك على حساب المنظومة التربوية.

من جهة أخرى، ليس مهما أن يكون الكتاب الموازي جميلا في مظهره أو حتى جميلا في مضمونه، بل الأهم هو كيف يتعامل التلميذ مع صفحاته، فالمخلصات تعيد إنتاج الطريقة التقليدية التي تركز على المعارف والحفظ الذي يقلل روح الإبداع واستخراج الأفكار والتفاعل مع المواقف والاختبارات. بل، فالمؤلفون، وهذا أخطر، يصوغون ملخصات انطلاقا من كتاب مدرسي معين، وأحيانا فإن التلاميذ يعتمدون في أقسامهم على كتاب مدرسي بعنوان آخر، الأمر الذي يربك التلميذ تماما خاصة في المستويات الإشهادية.

من جهة أخرى فإنه يستعد لامتحان بالتقييم المتضمن في تلك الكتب، وهو تقيوم يتضمن الأسئلة إضافة إلى الإجابة، وكثير من التلاميذ يقرؤون الأسئلة وهم يتفرجون على الإجابة، وبالتالي يموت كل شيء هنا، ولا تتحرك سوى تلك الكتب التي تحول التلاميذ إلى مجرد آلات ميكانيكية تعمل على قلب الصفحات.

عبد اللطيف الرامي (وجدة)

لا تستجيب للشروط والمعايير التربوية المنصوص عليها في الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولا تحترم الأمانة العلمية، إذ أن أغلبها إما مستنسخ من تجارب سبقت أو مسروق من مؤلفات وكتب تم تداولها في السابق، مشيرا إلى أن الوزارة تتحمل مسؤولية كبيرة في شيوع ثقافة الفوضى والتسبب بالسماح لمثل هذه الكتب والمقررات بالتداول داخل مدارسنا العمومية، فالأمر يقول، المصدر ذاته، لا يعود أن يكون تجارة محضة، إذ يتم العمل بها مدة من الزمن دون مراجعتها أو إخضاعها للتقييم أو التفتيش، ثم إن الأمر يتجاوز ذلك، فالعديد من مؤلفي هذه الكتب الموازية، لا يكلف نفسه عناء الإنجاب على البحث والتمحيص والتأليف الحقيقي المبني على معايير البحث العلمي، إذ يعتمد إلى تجميع روائز واختبارات من مختلف الأكاديميات دون تعديلها أو حتى تصحيحها، ثم يهرع إلى طبعها تحت دفة كتاب ويضعها

المدرسين، يعتمد عليها في بناء دروسهم والإكتفاء بها والاقتصار على مضامينها لسلاسة صياغتها وتلخيص محتوياتها. ويرى أحد أساتذة التعليم الإعدادي، أن أغلب الكتب المدرسية أو الدراسية الموازية، هي كتب من أجل الاستئناس فقط، ولا يجب الاعتماد عليها وحدها، لأنها تبقى ناقصة وغير مستوفية لكل المضامين العلمية والمنهجية، حتى وإن كانت أكثر رواجًا من المقررات والمراجع المعتمدة من طرف الوزارة الوصية، معتبرا أن المدرس هو الحلقة المهمة في إنجاح البرامج وتحقيق الأهداف التربوية المسطرة، ولا يمكن للمقررات الرسمية، أن تجد طريقها إلى المتعلم إلا إذا كان المدرس متمكنا من الطرائق التربوية الملائمة التي تقوم على مبدأ التوافق الفعلي بين مضمون القول والممارسة الفعلية. ويذهب أحد مفتشي التعليم الثانوي، إلى أن الكتب المدرسية أو الدراسية الموازية للتعليم ببلادنا،

تمثل الكتب المدرسية عامة أهم وسيلة يعتمدها المتعلم والمدرس على حد سواء لبلوغ الأهداف التربوية، واعتبارها وسيلة من وسائل التعليم من جهة واعتبارها أمرا مهما كي تضحي ضرورة، تمثل أهدافا تسعى إلى تحقيقها من وراء استعمال هذه الوسائل من جهة ثانية، ولا بد في بناء المناهج من التحقق من مدى تلاؤم الأهداف التي نريد تحقيقها، أو القدرات التي نريد تنميتها لدى المتعلمين، مع الحرص على أن تكون الموضوعات المدرجة ضمن البرامج، مساعدا فعليا للمتعلم على اكتساب ثقافة معينة بشكل تدريجي، والحرص أيضا على أن تكون عناصر الهوية رافدا لدعم وإثراء هذه الثقافة والمعرفة لدى المتعلم، وليس عائقا لها بأي شكل من الأشكال، لتحقيق التجانس داخل الكتاب الواحد، والانسجام في المادة الدراسية الواحدة وبين مختلف الكتب في جميع المواد، وينبغي أن تكون تلك الموصفات قائمة على

توفير المادة الوافية الموضوعية والمتنوعة التي تساعد المتعلم على إثارة المشكلات وتحليلها وبناء مواقف تجاهها لتحقيق الكفايات الفردية والجماعية. من هنا يحق لنا كمتبعين ومهتمين بالحقل التربوي والتعليمي أن نتساءل عن هوية الكتب المدرسية الموازية وعن هويتها ومضامينها وهل تستجيب للشروط العامة والخاصة التي تفرضها وزارة التربية الوطنية ببلادنا؟ بمعنى آخر هل هذا الكم من الكتب التي تؤثت أغلب المكتبات، وقع عليها اتفاق بين مؤلفيها والمدرسين الذي يلجؤون في أغلب الأحيان إلى اعتمادها وتربيتها، والاكتفاء بها دون غيرها؟ من هنا، ومن خلال طرح هذه التساؤلات، يتضح لنا جليا، أن العديد من هذه الكتب المدرسية الموازية أصبحت مفروضة على التلاميذ والطلبة فرضا، دون أن يكون لهم فيها رأي أو اختيار، بل إنها ولسهولة تداولها وترويجها في السوق المغربية، بدأ الكثير من